" اشكالية الميكرو ، والماكرو "
اقتراب واقعى لتحليل السلطة السياسية : مقوماتها وعلاقتها

د. عبد الغفار رشاد محمد

* مقدمـــه :

تحاول هذه الدراسه الجمع بين تحليل مقومات ظاهرة السلطه السياسيه على الصعيد الفكرى والنظرى، وفى الممارسه الواقعيه، على مستويين من علاقات السلطه السياسيه : مستوى جزئى (ميكرو) ومستوى كلى (ماكرو).

والحقيقه ان الفكر السياسى قد اهتم، ومنذ القدم، بموضوع السلطه والقوه السياسيه، وحاول اثارة التساؤلات بشأن هذا الموضوع: ما المقصود بالسلطه؟ وما عناصرها؟ وكيف يتم الحصول عليها؟ والحفاظ عليها؟ وكيف ممارستها؟ ومستويات العلاقات التى تتضمنها: بين الافراد او بين الجماعات والمؤسسات؟ الا ان احداث الثوره الفرنسيه بوجه خاص قد دفعت الى مزيد من الاهتمام بظاهرة السلطه كرد فعل لهذه الاحداث، وما ارتبط بها من تيارات فكريه، اخذت تنادى بضرورة استبدال بناء السلطه التقليدى ببناء آخر عقلانى او كاريزمى(١).

---

١ - وذلك تحت تاثير اهمية العقلانيه، والدور المحورى لشخصية نابليون الكاريزميه. وقد ميز ماكس ڤيبر بين هذه الانماط الثلاثه للسلطه السياسيه : التقليديه والعقلانيه والكاريزميه. راجع:

Max Weber. Types of Authority. in: Barbara Kellerman (ed.) Political Leadership (Pittsburgh: The University of Pittsburgh Press, 1986). pp. 232-244.

وتشير دراسة السلطه اشكالية التعريف بالمفهوم، نتيجة استخدام الكثيرين لمفاهيم اخرى، على سبيل الاختلاط وعدم التميز بدقه ووضوح بينها، الامر الذى يؤكد ضرورة الوقوف على مدلولات هذه المفاهيم، وما الذى يميز السلطه مقارنة بها.

كما تثور تساؤلات حول من الذى يمارس السلطه فى المجتمع؟ وما تمثله السلطه من فاعليه، سافره واضحه او كامنه مستتره، فى مستويات التحليل المختلفه.

ويتناول هذا البحث موضوع الدراسه فى قسمين متتاليين، يخصص اولهما للعناصر والمقومات الفكريه التى تشكل ظاهرة السلطه السياسيه، وهما عنصرى القوه والشرعيه، اما الثانى فيتناول تحت عنوان "مستويات تحليل علاقات السلطه: اشكالية الميكرو، والماكرو" تحليل علاقات السلطه على المستوى الجزئى من خلال دراسه عمليات الاتصال المرموز بمعنى ترميز الرسائل بين مرسل ومستقبل بشكل يحمل معنى السلطه، او القوه والنفوذ، ويمكن تحديد هذا المعنى من خلال فك رموز الرساله، او قراءة ما بين سطورها، وتحليل العلاقات على المستوى الكلى من خلال ما يعرف بالسلطه النظاميه او القوه النظاميه.

اولا: العناصر والمقومات الفكريه التى تشكل ظاهرة السلطه السياسيه

يتفق الباحثون على ان مقومات ظاهرة السلطه السياسيه تشمل(٢): فى الاساس عنصرين هما:

القوه .

الشرعيه .

* العنصر الاول: القوه:

يشير مفهوم القوه الى "المقدره" سواء كانت هذه المقدره ماديه او عقليه، او كانت ذهنيه او سيكلوجيه، وتعنى فى هذه الحاله

---

٢ - يضيف د. محمد طه بدوى عنصر ثالث الى مقومات السلطه السياسيه وهو "الخيريه" بمعنى ان ترتبط فى الضمير بالخير العام لتبدو شرعيه. راجع:

د. محمد طه بدوى. النظريه السياسيه - النظريه العامه للمعرفه السياسيه (القاهره: المكتب المصرى الحديث ١٩٨٦) ص ص ٢١-٢٢.

وهناك من يضيف عناصر اخرى مثل المعرفه والتكنولوجيا والوضع الذى تمارس القوه استنادا اليه. انظر على سبيل المثال:

A. Khoshkish. The Socio-Political Complex-An Interdisciplinary Approach to Political Life (New york: Pergamon Press, Inc , 1979) pp 200-204.

الاخيره القدره على حل المشكلات (٣). ويضيف البعض في تعريف القوه ارتباطها بالانجاز، فالقوه تمثل " طاقات عضليه وسيكلوجيه وقدرات كامله للانسان لتحقيق الانجازات"(٤)، او هي القدره على احداث تغييرات ملحوظه في العالم الخارجي، او طرح اثر من نوع ما في البيئه (٥).

ويعتقد بعض الكتاب في تعريفهم للقوه ان القوه تمثل سيطره محتمله او كامنه اكثر منها سيطره فعليه او قائمه بالفعل في الممارسه، ذلك ان رغبات ومقاصد مالكي القوه قد ينفذها الاخرون دون ان يصدر مالك القوه امره، او حتى دون ان يقوم باية اتصالات او

---

٣ - Mark O.Dickerson & Thomas Flanagan. An Introduction to Government and Politics: A conceptual Approach (New york: Methuen Publications, 1986) p.17.

٤- راجع في ذلك: Dennis H. Wrong. Power-Its Forms, Bases and Uses (New york: Harper & Row, Publishers, 1980) p.1,3,6.

٥- عرف برتراند راسل القوه بانها انتاج التاثيرات المطلوبه او تحقيق النتائج المستهدفه. انها تنفيذ وتحقيق ما يريده المرء. ورد ذلك في:

John Dunn. Rethinking Modern Political Theory (London: Cambridge Univ. Press, 1985) P.5.

وعرف كارل دويتش القوه بانها المقدره على تغيير احتمال حدوث نتائج متوقعه، وبدونها ما كانت تحدث على هذا النحو. راجع عدد من التعريفات يوردها دويتش في:

Karl W. Deutsch. Politics and Government-How People Decide their Fate (Boston: Houghton Mifflin Co., 1974) pp. 31-32.

تصرفات يقصد منها مالك القوه تحقيق اهدافه . وغالبا ما يطلق على هذا اصطلاح القوه المحتمله للتمييز بينها وبين القوه الفعليه او القوه الواضحه (٦) . وهذا يدفع الباحث الى الاعتقاد بأن صاحب القوه يتمتع بمقدره على السيطره على الآخرين طالما كانت له تصرفات فى الماضى تدل بشكل متكرر على تمتعه بهذه السيطره .

ولذلك نجد تعريفات اخرى للقوه تؤكد على اعتبارها المقدره على فرض ، او التهديد بفرض ، عقوبات، او فرض الحرمان من مكافآت، فى حالة عدم الاذعان والطاعه . ويأتى فى هذا السياق تعريف ماكس فيبر للقوه باعتبارها "فرصة رجل او عدد من الرجال لفرض ارادتهم الخاصه على الحركه الاجتماعيه ، حتى ضد مقاومة الاطراف الآخرين المشتركيين فى هذه الحركه الاجتماعيه" (٧).

ويعتبر الكثيرون ان تعريف روبرت داهل للقوه هو التعريف الاساسى فى علم السياسه (٨)، لهذا المفهوم، وهو تعريف لا طبيعه سببيه ،

---

٦ - يسمى كارل فردريك هذه الحالات بحكم التفاعلات المتوقعه مسبقا، فهناك من يملك السلطه او القوه بينما هو ناشم، حيث تكمن سلطته فى توقع مسبق. ورد ذلك فى:

Dennis H. Wrong. op.cit., p.7.

٧ - انظر Ibid., p.21.

حيث يشير الكاتب الى ان الاشاره فى تعريف ماكس فيبر الى مقاومة الآخرين يفترض بوضوح اعتبار القوه مقدره على فرض العقوبات.

٨- راجع مثلا:

-John Dunn. op.cit., p.5

- Karl W. Deutsch. op.cit., p.32

- amuel H. Beer and Adam B Ulam (eds.) Patterns of Government (New york: Random House, Inc., 1962) pp.45-46

فالشخص - او الجماعه فى حالةتوسيع المفهوم (٩)- "١" يمارس القوه على "ب" عندما يمكنه ان يفرض على "ب" ان يتصرف بالطريقه التى لم يكن "ب" ليتصرف بها اصلا. فالعلاقه السببيه تجعل من "١" سببا فى تصرف وسلوك "ب". اى ان القوه، وعلى حد تعبير كارل دويتش، لها طابع سببى، بمعنى انها تصبح بمثابه المقدره على جعل الاشياء تحدث، وبدونها ما كانت تحدث على النحو الذى وقع فعلا. القوه تسبب وتنتج التغيرات فى توزيع الاحداث المحتمله فى العالم، وبما ان العالم يتغير بالفعل، فان القوه تتناول تغيير التغيير. من هنا تشير القوه الى المقدره على تغيير التغيرات التى تحدث وتعديل مساراتها واستمراريتها، بطريقه لم تكن تحدث دون التدخل والتاثير الذى تمثله هذه المقدره (١٠).

بعض الكتاب لا يكتفى فقط بجعل القوه ذا طبيعه سببيه، بل ويشترط ان تكون مقصوده وعن وعى وارادة (١١)، صمويل بير مثلا يضيق من مفهوم القوه فستبعد الحالات التىتتم دون قصد، اى ان القوه التى تتم دون ان يسعى صاحبها انه يملكها ويمارسها تخرج من النطاق الذى حدده بير، بالرغم مما قد يكون لها من اهميه اساسيه. اى ان القوه ترتبط بممارسه او تصرف على نحو مقصود وبطريقه يمكن التنبؤ بها،

٩- انظر: د. ابراهيم درويش. النظام السياسى (القاهره: دار النهضه العربيه ١٩٧٨) ص ص ٢٨-٣١ حيث يؤكد الكاتب اهميه الجماعه او الطبقه الاجتماعيه فى دراسة القوه السياسيه.

١٠- Karl W.Deutsch. op.cit., p.32.

١١- انظر مثال لذلك تعريف صمويل بير:

Samuel H. Beer."The Analysis of Political Systems" in:

Samuel H.Beer & Adam B.Ulam (eds.) op.cit., p.46

على الطرف الاخر. ويتفق مع صمويل بير فى هذا ادوارد شلز، وآخرون، ممن يؤكدون اهمية القصد والهدف فى ممارسة القوه (١٢).

ووجود الطرف الاخر الذى يقع تحت التاثير الذى يمارسه صاحب القوه يمثل ضرورة اساسيه، فالقوه ينظر اليها على انها بمثابة "علاقه"، فلا يمكن الحديث عن قوة شخص او جماعة ما الا اذا تحدد طرف العلاقه الاخر، اى من هم الذين يقعون تحت تاثير ذلك الشخص او الجماعه (١٣).

القوه مفهوم يفترض وجود طرفين (١٤)، اولهما الانسان بالضروره، وفى كل الحالات، مالك هذه القوه، سواء شخص او مجموعة من الافراد، وثانيهما ليس بالضروره الانسان. ففى بعض الحالات تكون الطبيعه هى

١٢- انظر: Herbert Goldhamer & Edward Shils "Power and Status": in: Edward Shils. Center and Periphery (Chicago: Chicago Univ. Press, 1975) pp.239-248.

١٣- John Dunn. op.cit., pp.5-6.

ولمزيد من التفاصيل حول مفهوم القوه كعلاقه واتصال راجع:

Rober G.Meadow. Politics As Communication (New Jerssey: ABLEX Publishing Co., 1980) pp.85-105.

١٤- يحاول بعض الكتاب الربط بين مفهوم القوه ومفهوم التبادل فى العلوم الاجتماعيه، على اساس استخدام مصطلح القوه لوصف علاقات التبادل ومناقشة امكانية استخدام مصطلح التبادل لوصف اشكال عديده من علاقات القوه. راجع مثال لذلك:

David A.Baldwin. Power and Social Exchange. The American Political Science Review. vol.72. No.4. December 1978. pp. 1229-1242.

الطرف الاخر، للعلاقه التى يتضمنها مفهوم القوه، بمعنى آخر فالقوه تتضمن قوه على الانسان وقوه على الطبيعه. وهذان النوعان من القوه يتفاعلان، غالبا، وكما تشير الخبره التاريخيه للجنس البشرى فانه عندما تتزايد مقدرة الانسان وتاثيره على الطبيعه، فان الانسان يستخدم محصلة هذه القوه المتزايده كوسيله لتكريس وتعزيز قدرته وتاثيره على الانسان.

وهذان النوعان من القوه يختلفان فى طبيعتهما، فالقوه فى مواجهة الطبيعه يمكن للافراد والجماعات المشاركه فيها، اما القوه فى مواجهة الانسان فانها تكون موضع منافسه، ومن يتقدم بقوته على قوة الاخرين فان يلغى قوتهم (١٥)، او يكون على حسابهم. وفى لغة رياضيه فان القوه تصبح كمباراه محصلتها صفرا (١٦)، وفى هذه المباراه تكون مجموع ارباح وخسائر اطرافها مساويه للصفر، وهذا معناه ان فكل المنافسه يكون حادا وقاسيا، لان اىمكسب لطرف ما، هو خساره للطرف الاخر. اما القوه فى مواجهة الطبيعه فهى تشبه

١٥- ويشبه هذا التحليل افكار مكيافيللى، فالامير الذى يحرز مزيد من القوه يلغى قوة الاخرين.

راجع: د. حورىه توفيق مجاهد. الفكر السياسى من افلاطون الى محمد عبده (القاهره: مكتبة الانجلو المصريه ١٩٨٦) ص ص ٢٠٢-٢٢١.

١٦- انظر Karl W.Deutsch. op.cit., p.33.

ويعتقد كارل دويتش ان هذا المفهوم للقوه يناسب طريقه وتحليلات مكيافيللى ومن يتفقون مع مدرسته.

راجع كذلك: William A Gamson. Power and Discontent (Homewood, Illionis: The Dorsey Press, 1968) pp.108-109.

المبادأة متغيرة النتيجة، لأن الجميع يشارك في تسخير الطبيعة والسيطرة عليها، ويتنافس الجميع في هذا السبيل، ويمكن للجميع الكسب على حساب الطبيعة، لخدمة الجنس البشري من خلال السيطرة على المجاعات او الأوبئة والتصحر، ومن خلال اقامة السدود والطرق والاكتشافات المختلفة والمشروعات...

لكن القوة في مواجهة الفرد المجتمع لا يمكن ان تعبر في كل الحالات عن مواقف لمباريات ذات قيمة سلبية، ذلك انه يمكن اكتشاف ملامح واسس لمباريات ذات قيم متغيرة بداخلها، بمعنى ان بعض الأطراف المشاركين يمكنهم تحسين اوضاعهم ومراكزهم بشكل مترابط.

ومعظم دول العالم تتجه اليوم الى توسيع دائرة مشاركة مواطنيها في تقرير شئونهم الخاصة، وفي اتخاذ قراراتهم، وحرية التصرف والتعبير...

لذلك يفرق بعض العلماء في تحليلهم للقوة بين مستويين(١٧)، اولهما يتضمن ممارسة القوة من الجماعة على جماعة اخرى، وثانيهما القوة التي تمارس من الجماعة على ذاتها او على فرد من داخل الجماعة، ففي المستوى الأول تمارس القوة "على الأفراد" وفي المستوى الثاني تمارس "بين الأفراد". وفي هذا المستوى الأخير تكون القوة قوة للتنسيق والتعاون المتبادل، وتساعد الأفراد على تنظيم حياتهم، واكتشاف افكار وروابط جديدة، وتيسر الابتكار بينهم لتكون اكثر ملاءمة لحاجات المجتمع، وعند هذه النقطة تصبح القوة اداة للتحرر الانساني.

١٧- Karl W. Deutsch. Ibid., p.37 .

ان كل فرد من افراد المجتمع تقريبا يملك حريه كبيره فى اتخاذ القرارات والتصرفات فى اطار حياته اليوميه ومشكلاته الشخصيه، وخارج هذا الاطار فان الحريه التى يتمتع بها، والقوه التى يؤثر من خلالها، تبدا فى الانحسار والاضمحلال(١٨).

معنى هذا انه لا يوجد مجتمع ينقسم ببساطه الى مالكى قوه فى القمه، وضعفاء لا قوة لهم فى القاعده، دائما فى كل سياق اجتماعى، وفى كل المستويات الاجتماعيه، من الميكرو الى الماكرو، ومن القريه الى المدينه، فان من المتوقع ان يكون للافراد والجماعات المشتركون فى العلاقه، بدرجات متفاوته، سلطه فى صنع القرار، او بالاحرى تاثير على صانعى القرار (١٩).

ان عدد محدود للغايه من الافراد فى المجتمع المعاصر لديهم القوه، التى تؤثر على المسائل الحيويه فى مجتمعهم، كمسائل الحرب والسلام او الامن القومى على سبيل المثال.

وخارج نطاق الجماعات الصغيره التى ينتمى اليها الفرد، كالاسره او جماعات الرفاق، تبدا قوة الفرد ومدى تاثيره على القرارات، فى الانحسار، وهذا ما يبينه الشكل الاتى:

١٨- راجع تفصيل ذلك فى:

Martin N.Marger. Elites and Masses-An Introduction to Political Sociollogy (New york: D. Van Nostrand Co.,1981).pp.7-8.

١٩- David Goldsworthy. Political Power and Socio-Economic Development: Two Polemics. Political Studies. vol xxxii No 4 December 1984, p.552

شكل يبين اختلاف مدى القوه باختلاف
مجال النشاط و التاثير للفرد

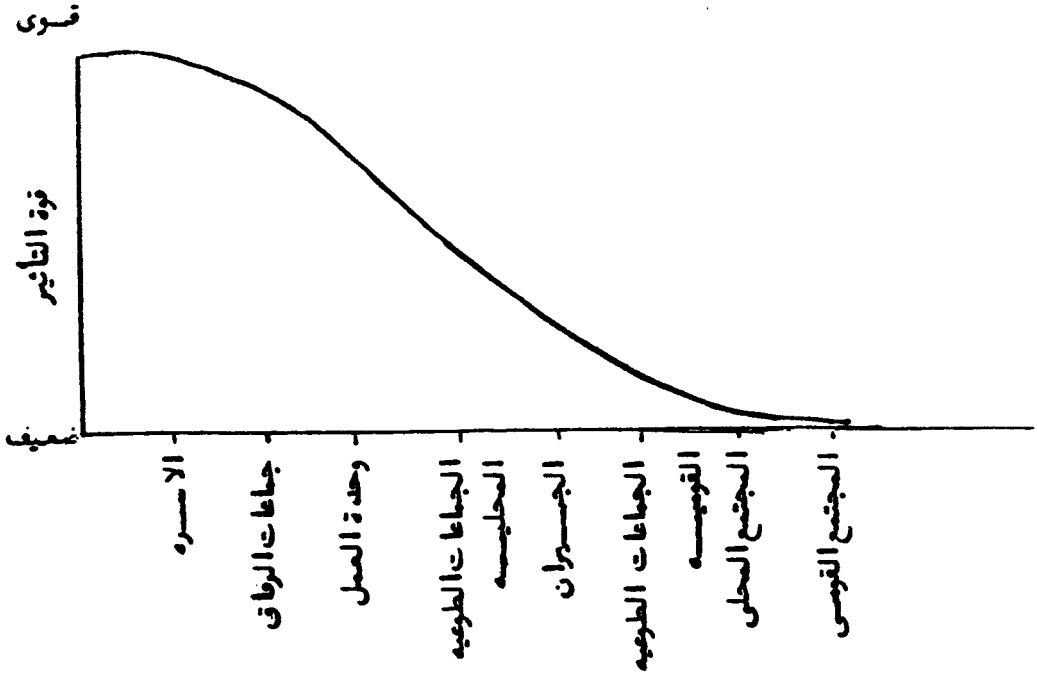

مجال النشاط او التاثير

وبالرغم من سيطرة مجموعة قليله العدد على القوه، فان هذه القله لا تستطيع الادعاء بانها تصنع التاريخ- على حد تعبير كارل دويتش - لان التغيرات والتطورات الكبرى في التاريخ الانسانى كانت ترجع الى من كان يعتقد انهم لا قوة لهم (٢٠).

القوه اذن تتضمن مقدره، وممارسه للسيطره او الضبط، وتاثير من خلال علاقه ناعله، فهى لا تتم فى فراغ، او بمعزل عن السياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

---

٢٠ انظر: Karl W Deutsch.op.cit , p.32
حيث يرى دويتش ان تاثير الاقليه التى تمتلك القوه يرتبط بالتاريخ قصير المدى لحسب

يقود التحليل السابق فى دراسة القوه الى تلخيص عدد من القضايا الرئيسيه فى تحليل القوه، والاشاره الى ابعاد تناولها المحللون فى دراساتهم للقوه او للسلطه السياسيه فى الممارسه والواقع الفعلى، من بين هذه القضايا والسمات:

اولا : سمات وخصائص القوه، واسس للمقارنه بين الاقل قوه والاكثر قوه، بين من يرتبطون بادوار ومراكز معينه فى علاقات القوه.

ثانيا: مدى القوه، اى المقدار الذى يتمتع به المرء من قوه، وكيف يختلف هذا المقدار باختلاف مركز ودور صاحب القوه، فالوالد على ابنائه له قوه كبيره، وصاحب العمل على العاملين لديه، وهذا يختلف عن الزعيم فى نقابه او موسسه سياسيه او مجلس محلى....

ثالثا: مجال القوه، اى الموقع او الجماعه التى من خلالها تتحدد علاقات القوه، هل هى اسره ام موسسه دينيه ام جمعيه منتخبه ام جماعه تطوعيه. وقد يشغل صاحب القوه ادوارا ومواقع بشكل متزامن، فيكون صاحب العمل هو رئيس المجلس المحلى او الجمعيه التطوعيه، وهكذا...

رابعا: توزيع القوه، بمعنى وصف انماط ونماذج علاقات القوه بين الافراد، او داخل الجماعات والنظم، وكيف تتطور علاقات القوه، وهل ترتبط بادوار معينه.

خامسا: اسس القوه ومصادرها، وعلاقتها بالثروه او المكانه او المركز، او الانتماء الاسرى او الدينى او الثقافى فى المجتمع...

سادسا : التغير والثبات فى تحليل القوه ، وبناء التوقعات بشأن الاحتمالات المختلفه نتيجه ما يرتبط بالقوه من مظاهر وسلوكيات فى المجتمع .

* العنصر الثانى : الشرعيه :

الشرعيه هى القطب الاخر للسلطه السياسيه ، والذى يلازم بالضروره القوه . وبدون الشرعيه تصبح القوه مجرد اكراه او نوع من السيطره او الهيمنه العاريه من اى مسوغ يبررها ويمنحها سبب وجودها وواجهة معقوليتها وصحتها فى عيون وادراك افراد المجتمع.

والشرعيه مفهوم معنوى او اخلاقى، يتضمن تصورات للصواب والخطأ، ولما هو صحيح وما هو غير صحيح، ويمكن تعريفها باعتبارها شعور افراد المجتمع باحترام اولئك الذين يتولون مقاليد الامور فى مجتمعهم، وهذا الشعور بالاحترام يجعل الاستجابه من جانب افراد المجتمع لمن لهم حق اصدار الامر ممكنه وميسوره (٢١).

بعباره اخرى فان الشرعيه هى علاقه للقوه يصبح فيها مالك القوه متمتعا بحق معترف به لاصدار الامر، والشرعيه تجعل امره يحظى بالتزام معترف به، ومن ثم يكون موضع الطاعه والقبول(٢٢)، وتصبح اوامر صاحب القوه ذات طبيعه يشعر معها الافراد بأن عليهم طاعتها، حتى وان لم يوافقوا عليها، او لم تحظ بتعاطفهم وميلهم (٢٣).

---

٢١ Mark O.Dickerson & Thomas Flanagan, op.cit., p.21

٢٢ Dennis H Wrong. op.cit . p 49

٢٣ Ibid . P 51

هكذا ترتبط الشرعيه برموز واشارات للملاءمه وتبرير ما يحدث، ليس فى معنى ان ما يحدث يمكن النظر اليه باعتباره مرغوب او غير مرغوب، او انه يبعث اولا يبعث على السرور، ولكن فى معنى ان ما يحدث يمكن النظر اليه باعتباره حدث بالطريقه التى تحدث بها الاشياء، وما يجعل هذه الرموز والاشارات تتطور وتتبلور ليس فقط قيمتها المعنويه، وانما ايضا ضرورتها (٢٤).

والسلطه تتضمن مفهوم "القوه الشرعيه" ، لكنها اكثر من مجرد مرادف لهذا المفهوم (٢٥)، وهذا يعنى ان السلطه تفترض توافر عناصر جوهريه : حق اصدار الامر، الاعتقاد بصحة من له هذا الحق، وبأنه على صواب، والشعور بالاحترام وواجب الالتزام والطاعه والقبول .

سلطه الدوله اذن هى قدرتها على تحقيق الاذعان والقبول، بشكل روتينى معتاد، لقوانينها ونظمها وهيئاتها، وليست بحال القوه الجبريه العاريه او الاكراه بصورته البدائيه او الوحشيه . فالشرعيه تسبغ طابعا معنويا، وتجعل من القوه سلطه اذا طبيعه مقبوله وصحيحه . نحن نطيعها لانها على حق، ولانها صحيحه .

وتمثل المعايير او المبادىء التى وفقا لها نحكم بصحة السلطه اهميه خاصه، مهما اختلفت مسميات واشكال هذه المعايير، فقد يطلق عليها النظريه او الايديولوجيه، واحيانا "عقلانية القوه" وكلها تشترك فى انها تعد منطق القوه فى علاقاتها المقبوله والفعليه .

---

٢٤ - Richard C.Crook. Legitimacy, Authority and the Transfer of Power in Ghana. Political Studies. vol. xxxv No.4. December 1987. p.553.

٢٥- Ibid., pp.553-554.

وقد لا تكون صفة الشرعيه المجرده هى محور الاهتمام والبحث، وانما يكون السؤال المركزى حول ماهية معايير الشرعيه، والقواعد والأسس التى تسبغ ذلك الطابع المعنوى، وتسوغ صفة الصحة والملاءمه للقوه، وترسخها، وتجعل منها سلطة تحظى بالاحترام والقبول الواسع(٢٦).

ويفرض المفهوم الديمقراطى ان تحترم السلطه فى الوقت ذاته حرية الأفراد والجماعات، ومصالح المواطنين، الأمر الذى يعزز بدوره صورة السلطه وشرعيتها(٢٧).

السلطه السياسيه اذن هى شكل من اشكال القوه، الذى فيه يطيع افراد المجتمع الأوامر والتوجيهات، ليس لأن هؤلاء الأفراد مقتنعين-بالضروره-عقلانيا وعاطفيا بها، او لأنهم يخافون من نتائج عدم طاعتهم لها، ولكن ببساطه لأنهم يحترمون مصدر هذه الأوامر(٢٨)، ويعتقدون انه على حق، وانه يتصرف على نحو صحيح .

والشرعيه تفترض معايير مشتركه (٢٩) بين افراد المجتمع، او الأغلبيه منهم، وهذه المعايير توفر الأسس التى تدفع ذلك الذى اصدر الأمر الى الاعتقاد بأنه يملك الحق فى اصدار الأمر، وتدفع الأفراد الى

٢٦- Ibid., P.554.

٢٧- من خلال هذه التوليفه التى تجمع بين شرعية السلطة واحترام الحريه. راجع :

Larry M. Preston. Freedom and Authority: Beyond the Precepts of Liberalism. The American Political Science Review, vol.77.No.3. September 1983. pp.666-674.

٢٨- Mark O.Dickerson & Thomas Flanagan. op.cit., p.19

٢٩- Dennis H.Wrong.op.cit., pp.50-51.

الاعتقاد بأن عليهم التزام الطاعه..كما ان عدم الطاعه، او خروج البعض على اولئك الذين يتولون مقاليد الامور فى المجتمع، ينظر اليه- فى ضوء هذه المعايير المشتركه - على انه خروج على الجماعه، وما ارتضته من قيم ونماذج سلوكيه ومعايير، ومن ثم يمكن ان يبرر لرض العقوبات .

وتؤكد كثير من الدراسات على اهمية هذه المعايير فى تحليل مفهوم الشرعيه (٣٥)، على اعتبار ان الشرعيه تعنى تاسيس الحركه السياسيه على السند الذى يعطى الحق فى تلك الحركه، اى تبرير الحركه السياسيه. بمعنى آخر المطابقه بين الحركه ومجموعة المعايير والقواعد الضابطه فى المجتمع، سواءاخذت هذه المعايير والقواعد شكل النظام القانونى وما يمثله من لوائح وقواعد قانونيه، وهنا تسمى الشرعيه بالمشروعيه اوالشرعيه القانونيه، او اخذت هذه المعايير شكل ضمير الجماعه ووعيها العام الجماعى او شكل توقعات الراى العام، وتسمى فى هذه الحاله بالشرعيه السياسيه .

٣٥- انظر فى ذلك مثلا:

د. حامد ربيع. نظرية القيم السياسيه (القاهره: مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٤) ص ٢٧٣.

د. فاروق يوسف. القوه السياسيه (القاهره: مكتبة عين شمس ١٩٨٤) ص ص ٢٣-٢٤

وللمزيد عن الشرعيه وعلاقتها بالقوه والسلطه راجع:

S. Bialer,"The Question of legitimacy", in: David Held et al (eds.) States and Societies (New york: New york Univ. Press, 1983) pp.418-430.

على ذلك تتبلور اهمية الشرعيه، خصوصا عند محاولة الربط بينها وبين مفاهيم الفاعليه والكفاءه في الحياه السياسيه (٢١). فالفاعليه والكفاءه تفترضان ان تتوافر مقومات الانسجام والتوافق بين التصور العام والتوقعات والقيم السائده في المجتمع، وبين من يتولون مقاليد الامور، من جهه، وكذلك القواعد القانونيه المنظمه واللوائح والنظم المعمول بها، وبين هؤلاء الذين يتولون دفة الحكم.

كذلك تفترض فاعلية السلطه التوافق والانسجام بين توقعات وقيم المجتمع وبين النظام القانوني السائد، ومن ثم بين الشرعيه السياسيه والمشروعيه او الشرعيه القانونيه، وهو توافق يمكن توقعه بشكل عام طالما ظل النظام القانوني السائد معبرا عن روح الجماعه وضميرها وتوقعاتها.

ويؤكد بعض الباحثين ان النخب السياسيه الحاكمه انما تستند في سلطتها وفي قدرتها على ادارة الصراع السياسي في مجتمعها بنجاح الى حقيقة ان تصرفاتها مقبوله من قبل المواطنين، الذين يطلق

٢١- هناك من يعتقد ان مفاهيم الشرعيه والفاعليه والكفاءه تمثل اطارا يمكن فيه ان يتحقق النجاح للنظم المختلفه. انظر في ذلك:
Edward W.Lehman. Political Society-A Macrosociology of Politics (New york, Columbia Univ. Press, 1977) pp.180-181
ويشير د. حامد ربيع الى ان رجل الحركه السياسيه الذي لا يعرف كيف يعايش نظام القيم التقليديه الثابته في مجتمعه لا يستطيع ان ينجح في حركته، او على الاقل فان نجاحه دائما نسبي. راجع: د. حامد ربيع. نظرية القيم السياسيه. المرجع السابق ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

عليهم اسم "المحكومين" (٢٢). وقد لا يستطيع اى تنظيم تحقيق اهدافه اذا كان اعضائه مكرهين اكراها على السير فى اتجاهات محدده، او اذا تجاهل الافراد القرارات التى تتخذها النخبه الحاكمه (٢٣).

ويعتقد روبرت داهل ان قبول وطاعة السلطه لدى الفرد قد يعتمد على واحد من ثلاث افكار رئيسيه :

١ - ان قراراتها تتلاءم مع الاختيار الذاتى للشخص.

٢ - او انها تمثل اقتصادا فى الطاقه والوقت والتكلفه، ومن ثم يطيعها.

٣ - او انها تمثل اهليه وكفايه خاصه، فتخصص يندر ان يتوافر لدى بدائل اخرى (٢٤).

وهناك آراء اخرى تبرر قبول السلطه والخضوع لها على اساس الامر الواقع، منها راى اوبنهايم، ووفق هذا الراى فان الذين يمارسون السلطه قد نجحوا طبيعيا فى ضمان الاذعان لقراراتهم لانهم ببساطه يمتلكون السلطه، ولان افراد المجتمع تعودوا على طاعة اوامر تلك القوه الرسميه بغض النظر عن موافقتهم. ويتفق ماكس ليبر مع هذا الراى، فالامر الذى يحمل مضمون معين سوف يلقى الطاعه من قبل جماعه معينه على اسس مشابهه. ويؤكد هربرت سيمون ان السلطه تمثل علاقه

٢٢- Dennis Pirages. Managing Political Conflict (London: Thomas Nelson and Sons Ltd., 1976) p.17.

٢٣- Ibid., pp.31-32.

٢٤- Robet Dahl. After the Revolution (New Haven, yale Univ. Press, 1970) p.8

بين الافراد بعضهم في وضع اعلى والاخرين في وضع ادنى او تابع، ومن هم اعلى يضعون القوانين والاوامر مع توقع طاعتها من قبل من هم ادنى، والذين يتوقعون التصرف بالطاعه والقبول من جانبهم ازاءها (٢٥).

ومفهوم الامر الواقع قد يفسر ايضا انهيار السلطه، عندما يبدأ الافراد في التساؤل عن مبررات وجود السلطه، خصوصا في حالات ازمة السلطه، واهتزاز او انحسار صورتها ومعايير شرعيتها وفاعلية انجازاتها، فان مشاعر تحديها قد تنتشر (٢٦).

وعندما تقوم النخبه السياسيه بممارسة الحركه السياسيه، وبعملية توزيع القيم في اطار توقعات ومطالب المواطنين، والجماعات، فان سلطه هذه النخبه تقوى وتتعزز. خصوصا اذا امكنها تلبية الحاجات الانسانيه الرئيسيه في المجتمع، الامر الذي يعتمد على حجم وقوة النخبه القوميه، وتوجهها الايديولوجي، وانجازاتها الديمقراطيه (٢٧).

٢٥- David V.J. Bell.Power, Influence and Authority (New york: Oxford Univ. Press, 1975) pp.58-59.

٢٦- عند مفهوم مقاومة السلطه وتحديها انظر:

Ibid., pp.60-61.

٢٧- انظر تفصيلا عن ذلك في:

Bruce E.Moon & William J. Dixon. Politics, the State and Basic Human Needs-A Cross-National Study American Journal of Political Science. vol. 29 No.4 November 1985. pp.661-694.

وعندما يتوفر الكثير من الموارد والمناصب والقيم ليكون متاحا للتوزيع، هنا يرجح ان تستمر السلطه قائمه، وتقوى، ولكن من غير الممكن تلبية وارضاء جميع توقعات ومطالب كل الافراد وجماعات المجتمع في وقت واحد، ومن ثم فان احتكاراستخدام القوه لدى النخبه الحاكمه يكتسب اهميته ومغزاه. ذلك ان النخبه الحاكمه قد تستخدم الوسائل السلميه كالاقناع والتعاون، وقد تستخدم كذلك وسائل العنف المادى والقهر والاكراه. لكن النخب السياسيه المعاصرة تميل عموما الى ادارة الصراع من خلال الوسائل الاخلاقيه (حسب(٢٨)، ويشير فريق من الكتاب الى بعض العوامل التى تساعد على استمرارية السلطه، وتلطيف الصراعات بسبب الميل المتزايد لدى المحكومين الى اللامبالاه السياسيه وعدم الاهتمام، ونقص الموارد، ونقص الكفايه او المعرفه بالمسائل السياسيه، والانشغال وعدم توفر اوقات الفراغ(٢٩).

ان وجود قدر من الاتفاق العام- او الاجماع- بين نسبةواسعه من الافراد المجتمع (٤٠)، فيما يتعلق بتوزيع القيم النادره فى المجتمع، والتى قد يثور بشانها الصراع، كالمكانه او الثروه او الدخول وغيرها، امر ضرورى بالنسبه لعوامل استقرار النظم

٢٨- يكون هذا ممكنا فقط عندم لا تكون السلطه السياسيه محل تساؤل او تشكك .

راجع : Dennis Pirages.op.cit., p.36.

٢٩- Ibid., pp.28-30.

٤٠- يدخل هذا الاجماع او الاتفاق العام ضمن مكونات نسق القيم والمعتقدات فى المجتمع. راجع فى ذلك:

International Encyclopedia of the Social Science. vol.3.

(New york: The Free Press, 1968) p.260,266.

والنظم السياسيه (٤١).

ويمكن التمييز بين ثلاث وظائف رئيسيه لهذا الاتفاق العام او الاجماع:

اولا : قبول عام للقوانين والقواعد والمعايير فى المجتمع.

ثانيا: الارتباط بالمؤسسات التى تقوم بتنفيذ هذه القوانين والقواعد.

ثالثا: ارساء معنى واسع للهويه، او الوحده فى المجتمع، بما يلغى، او يغطى الفوارق التى تنشأ نتيجة الخلاف فى الراى ، اوالمشاعر العدائيه بين فئات المجتمع وطوائفه (٤٢).

٤١- لمزيد من التفصيل حول اثر هذا الاجماع، وعلاقة القيم والمعتقدات التى تمثل الاجماع، او الخلاف والانشقاق على عملية التنافس على الموارد النادره، وارتباط ذلك بعلاقات التفاعل بين الافراد وجها لوجه، راجع:

Edward Shils. Center and Periphery. op.cit., pp.164-165.

٤٢- International Encyclopedia of the Social Science. vol.3. op.cit., pp.260-261.

ثانيا: مستويات تحليل علاقات السلطه

تشير دراسة السلطه السياسيه الى اشكال معينه من العلاقات الانسانيه، قد يكون اطراف هذه العلاقات افرادا، او جماعات ومؤسسات وتنظيمات معينه.

والحقيقه ان معنى السلطه يختلط ويتشابك فى معظم الكتابات التى تتناول هذا الموضوع، مع مفاهيم القوه والنفوذ، وتستعمل كل منها محل الاخرى احيانا، بالرغم من انها ليست متطابقه او مترادفه. ومن الصعوبه بمكان تحديد خطوط واضحه دقيقه للتمييز والفصل بين هذه المفاهيم، خصوصا عندما ترتبط بالحركه السياسيه والممارسه العمليه فى ارض الواقع (٤٢).

فى الممارسه العمليه تمتلك كل الجماعات الحاكمه - على الاقل - قدرا من السلطه، وتسعى قدر امكانها لتمتلك اكبر ما يمكن منها

٤٢- لذا تتجه بعض الكتابات الى تحديد القوه باعتبارها نفوذا. راجع:

Robert G. Meadow. op.cit., pp.89-90.

وهناك من يؤكد وجود حالات قويه من الاختلاط والتشابك بينهما. انظر:

- Martin N.Marger. op.cit., p.26.
- David V.J.Bell. op.cit., p.15.

لاسباب واضحه (٤٤). وقد تمتلك تلك الجماعات قدرا - يتفاوت من حالة لأخرى- من القوه او النفوذ، فكيف يمكن التمييز بين هذه المفاهيم الثلاثه : السلطه والقوه والنفوذ؟.

السلطه هى القوه، وقد تم اسباغ طابع الشرعيه عليها، فاكتسبت سمات وخصائص معنويه محدده. اما القوه والنفوذ فكلاهما، مثل السلطه، يتضمن علاقة اتصال، وبينما تتضمن القوه علاقة تعتمد على الاتصال من خلال الاكراه او العنف والردع، والتهديد بفرض العقوبات والمكافآت، فان النفوذ يرتبط اساسا بالقياده والخبره، والدور السوسيولوجى (٤٥). لذلك فان بعض الدراسات تعتبر القياده تجسيد للنفوذ، فالنفوذ يرتبط بالشخص نفسه وليس بالمنصب الذى يشغله (٤٦).

٤٤- Mark O.Dickerson & Thomas Flanagan. op.cit., p.17.

٤٥- انظر:

- Robert G. Meadow op.cit., pp.89-90.

- Samuel H. Beer op.cit., p. 46.

٤٦- انظر : د. فاروق يوسف . مرجع سابق ص ٢٥

وراجع ايضا: James M.Burns "The Difference Between Power Wielders and Leaders". in: Barbara Kellerman (ed.) 1986)op.cit pp.287-299.

حيث يركز الكاتب على اهمية العبقريه الخاصه التى تكمن فى الطريقه التى يتصرف بها القاده مع اتباعهم .. ويعتبر ان كل القاده يكونون مالكى لقوه فعليه او محتمله، بينما ليس كل مالكى القوه قاده.

راجع: pp.294-295

وبعض الكتاب يعتمد فى تمييزه بين النفوذ والقوه على ما يتسم به النفوذ من تاثير عن طريق الاقناع وليس الاكراه، او باعتباره فعلا غير مباشر للقوه ذاتها، لكنه فعل يأخذ طابعا بارعا، او من خلال الذهاء، وربما الموهبه والذكاء، والاسلوب المهذب الجذاب.

انه القدره على اقناع البعض بأن يفعل ما يحقق ارادة الآخرين، بمعنى اقناع الآخرين بالرغبه فى نفس الهدف. وهنا قد تستخدم الحجج العقلانيه حول المصالح الذاتيه او المصالح العامه، او تستخدم اساليب الاستمالة الشخصيه، او يتم اللجوء الى روابط الصداقه او الولاء او التقدير او المظاهر العاطفيه. او ما يسميه هربرت سيمون العلاقات الشخصيه، او الصلات بين الاشخاص، ويسميه كتاب آخرون التنظيم غير الرسمى، والذى قد يتعايش ويتزامن مع التنظيم الرسمى، وقد لا يقل عنه اهميه وتاثيرا (٤٧).

والنفوذ السياسى يتحقق عادة فى عالم الحكم والسياسه، فالمرشحون لمنصب معين فى النظام الديمقراطى يحققون هدفهم باقناع اتباعهم من المواطنين بهدف التصويت لصالحهم، وبعد وصولهم الى المنصب السياسى يستخدمون النفوذ لاقناع المنظمات والاجهزه المختلفه فى الدوله لفعل ما يحقق اهدافهم، وبيان الطريق الاجدر بهم ان يتبعوه، لانه هو الطريق الصحيح، وله ما يبرره، والطريق الذى يحقق المصلحه (٤٨).

٤٧- انظر:

David V.J. Bell. op.cit., pp.68-69.

٤٨- Mark O.Dickerson . op.cit., P.17.

اما القوه فيمكن ان تقاس بدرجة ما يتمتع به الشخص او المنظمه من سيطره على موارد المجتمع الحيويه، وبوجه خاص الثروه (٤٩). والقوه باعتبارها السيطره على الموارد هى الشكل الأرجح للعلاقه السياسيه، وان كانت تأخذ احيانا شكلا مستترا او غير مباشر. من هنا فالأغلب ان القوه تتشابك وتختلط بالنفوذ، ولكن كلاهما - القوه والنفوذ - ليسا متلازمين بالضروره (٥٠).

وفى حالات كثيره تكون العلاقات تراكميه بين القوه والنفوذ، بمعنى ان امتلاك احدهما يقود على نحو متبادل الى امتلاك الاخرى، فالسيطره على الموارد تجعل الشخص صاحب نفوذ سياسى متأصل، وهكذا...(٥١).

وبالرغم من اتفاق عدد كبير من الكتاب على التمييز بين القوه والنفوذ على اساس ان القوه ترتبط فى المقام الأول بالطرق الاكثر اكراهيه، وعنفا، فان علاقات القوه تتنوع وتتعدد مسالكها ايضا، فقد تأخذ شكل الاقناع والاستمالة، جنبا الى جنب مع اشكال القهر والعنف، او الاعتراف والشرعيه...(٥٢).

٤٩- انظر: Martin N. Marger. op.cit., p.30.

٥٠- لمزيد من التفصيل حول السلطه والنفوذ وعلاقتهما بالدوله والمجتمع راجع:

Bill Jordan; The State-Authority and Autonomy (New york: Basil Blackwell Ltd., 1986) pp. 126-150.

٥١- Martin N. Marger. op.cit., p.26.

٥٢- انظر : John Dunn. op.cit., pp. 5-6.

حيث يرى الكاتب ان القوه تتم ممارستها عادة من خلال توليفه من هذه الطرق

اشكاليه الميكرو، والماكرو

يمكن التمييز بين مستوتيين لى تحليل علاقات السلطه، وما يختلط بها او يتشابك معها من مفاهيم القوه والنفوذ. اولهما مستوى جزئى (ميكرو) ويتعلق بدراسة علاقات السلطه والقوه والنفوذ بين الافراد، وثانيهما مستوى كلى (ماكرو) ويتعلق بدراسة السلطه والقوه والنفوذ فى النظام ككل، وبين الجماعات والتنظيمات الداخله فى تكوينه (٥٢).

* التحليل الجزئى: السلطه وعمليات الاتصال المرموز:

تأخذ علاقات السلطه، على المستوى الميكرو، شكل علاقات تفاعل بين شخصين على الاقل، ا،ب على سبيل المثال، يتمتع احدهما "ا" بموقع نسبى متميز يتيح له الفرصه للتاثير على الشخص الاخر "ب" فاذا كان هذا الموقع النسبى المتميز يحظى بالشرعيه، وفق معايير محدده، تكون العلاقه علاقه سلطه .

يحدد بعض الكتاب التراقات محدده وخصائص للعلاقة او الاتصال لكى يصبح ذات طابع سلطوى، وتتضمن هذه الخصائص لدى برنارد:

ا - اذا تمكن الشخص الذى يستقبل الرساله من فهمها.

ب - واذا اعتقد ان هذا الاتصال يتسجم مع اهداف التنظيم او الجماعه .

٥٢- David V.J. Bell. op,cit., pp. 70-90.

ج - وانه يتلاءم ومصالحه الشخصيه ككل .

د - واذا كان الشخص قادرا، من الناحيه العقليه والجسديه، على الطاعه والاذعان (٥٤).

اما اذا لم ترتبط تلك العلاقات او الاتصال بممارسات وفق تلك المعايير المحدده،فان هذا يجعل العلاقه اقرب الى النفوذ او القوه .

وعلاقات القوه تقترن عادة بنوع من العقاب، او التهديد به، اما علاقات النفوذ فانها تستند- في غياب مثل هذا العقاب- الى اسس اخرى كالمكانه التي يتمتع بها الشخص "ا" او موضعه ومركزه، او ما يمثله من فضل او دين والتزام يشعر به الشخص "ب" ازاءه، لكن هذه الاسس لابد وان تكون على درجه من الفاعليه بحيث تكفل امكانية تحول الشخص "ب" من مجرد الشعور بالالتزام الى الاذعان والطاعه (٥٥).

لكن يلاحظ في اطار النظم الليبراليه، خصوصا اثناء الحملات الانتخابيه، فان ممارسة النفوذ على اساس من الفضل او الدين للمرشح قد يتجاوز القيود والحدود الضابطه له، الامر الذي يثير قضايا اخلاقيه ومعنويه، وقد يتحول الى نوع من التاثير غير الشرعي او شكل من اشكال الفساد (٥٦).

ولا يعني استناد القوه الى العقوبات انها اكثر تكلفه من النفوذ، خصوصا وان القوه ، وكذلك السلطه، قد تقترن بسيطرة صاحب

٥٤- Chester Barnard. The Functions of the Executive (Combridge, Massachussetts, Harvard Univ. Press, 1968) p.163.

٥٥- David V.J. Bell op.cit., pp.26-28.

٥٦- Ibid., p.28.

المنصب على بعض موارد يمكن استخدامها كمكافأه من اجل ضمان الاذعان والطاعه.(٥٧).

وقد تأخذ علاقات السلطه، او القوه والنفوذ، شكل اتصال مرموز عن طريق الرسائل المستتره او الرمزيه. فالمرسل وهو الشخص "أ" الذى يحتل الموقع المتميز له مقاصده واهدافه الحقيقيه التى قد يخفيها ما بين سطور الرساله لكى يستقبلها الشخص "ب" ويقوم بقراءة ما بين هذه السطور، وذلك الرموز للوصول الى المعنى او الهدف والقصد الحقيقى من وراءها ليحدد كيفية الاستجابه لها (٥٨).

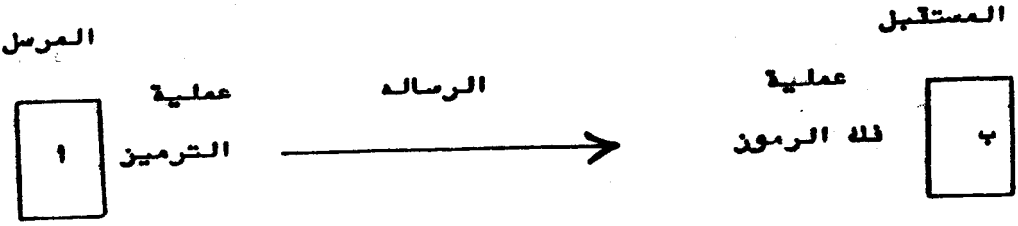

عملية الاتصال المرموز

وتكون عملية صياغة الرسالة فى رموز- او ما يعرف بعملية الترميز- فى شكل لفظى احيانا، او غيرملفوظ. بمعنى ان مضمون الرساله يكون مثلا، وغير صريح، ولكن من الممكن رغم ذلك كشف المعنى الحقيقى.

ويوضح بعض الكتاب امثله لتصنيف الرسائل الرمزيه، وما اذا كانت تشير الى علاقات سلطه او قوه او نفوذ. ففى حالة النفوذ- على سبيل المثال- قد تأخذ الرساله الصيغة الآتيه: (اذا انا فعلت "س" فانه ستحاول تجربة "ص") اما الصيغه الآتيه: (اذا انا فعلت "س" فانه ستفعل "ص") فانها تشير الى علاقه قوه حيث يكون الشخص "أ"

٥٧- Ibid., p.30.

٥٨- Ibid., pp.31-32.

مسئول عن الرساله بحجم ووضوح لا يتوافر فى الصيغه الاولى. وهذه الصيغه الاخيره تشير الى قدرة الشخص "ا" على المناوره، والتلاعب بادراكات "ب" ، وقد يلجأ الى استخدام شخص او شيء ثان - او ثالث- كأن تكون الصياغه (اذا انا فعلت "س" فان القدر (او الله سبحانه وتعالى) سيجعل "ص" تتم). اما رسالة صاحب السلطه فقد تأخذ الصيغه (انى اخبرك فأن تفعل "ص") (٥٩).

وهناك من يرجع النقود الى مكانه الرساله وما تتضمنه من كلمات، او رموز او مقولات او اشخاص لخلق الانطباع الملائم، ومن ذلك الاعلانات على سبيل المثال (٦٠).

والتعرف على المعانى الضمنيه المستتره فى الرساله يستلزم خبره ودرايه، ونظره ثاقبه. كما ان على المرسل ان يكون ملما بمشاعر ومعتقدات وقيم المستقبل، وان يتوقع ردود افعاله واستجابته. ولا يمكن توقع ان يستقبل كل الافراد الرسائل الرمزيه على نحو متطابق، او متشابه. وقد تلك رموز الرساله بشكل غير صحيح، وهو ما يؤدى الى "انهيار الاتصال"(٦١).

٥٩- انظر تفصيل ذلك فى: Ibid., p.32 .

٦٠- للكى تبدو مقبولا او نشيطا استخدم منتجاتنا، او ان كنت ترغب فى ان تصبح غنيا تتابع برنامجنا.

راجع : Ibid., pp. 27-28.

٦١- للتفصيل راجع Ibid., p.33.

* التحليل الكلى: السلطه او القوه النظاميه :

وعلاقات السلطه على المستوى الماكرو، تقود الى تحليل النظام ككل، فمن المسلم به ان سمات نظام ما تؤثر بطريقه او بأخرى فى توزيع القوه.

قد تعرف السلطه، وعلاقات القوه بشكل عام، بأنها نشاط صريح او علنى، له هدف محدد بين الافراد، لكن الباحثين السياسيين يؤكدون ان علاقات السلطه اكثر تعقيدا مما يمثله مثل هذا التعريف، وهناك من يتناول مفهوم السلطه او القوه النظاميه، والتى قد لا تقترن بممارسة مرئيه، وانما تتمثل فى تأثيرات خفيه او غير مرئيه تحيط بعمليات صنع القرار، وبالعلاقات داخل النظام (٦٢).

فالسلطه او القوه ليست مجرد علاقات بين الاشخاص فقط، انها ايضا قد تكون علاقات بين الجماعات، او الطبقات والشرائح فى المجتمع(٦٢)، والسلطه او القوه ليست مسأله قصد فحسب، بل انها ايضا مسألة سياق او بيئه لطبيعة ومنطق الجماعات او المؤسسات. وعلاقات

٦٢- انظر: Clarence N. Stone. Systemic Power in Community Decision Making-A Restatement of Stratification Theory The American Political Science Review. vol. 74 No.4. December 1980. pp. 978-990.

٦٢- انظر : Ibid., p.979.

حيث يشير الكاتب الى ان القليل من الكتاب هم الذين يتناولون ذلك بالفحص والتحليل .

السلطه او القوه ليست فقط علاقات مباشره، فقد تكون كذلك علاقات غير مباشره.

ان طرفى علاقة السلطه او القوه ليس فى حاجه الى بذلك جهد واعى ومقصود ليحصل على وضع السلطه او القوه، وليس فى حاجه الى الوعى بنتائج معينه لوضع السلطه.

وكان روبرت داهل قد اوضح ان تفضيلات الناخبين فى دوائرهم الانتخابيه - سواء التفضيلات الحقيقيه او المتصوره - تظل تؤثر فى تصرفات الزعماء المنتخبين، والسياسات التى يتبنونها، او يرفضونها (٦٤). اى ان تفضيلات الناخب ومصالحه تظل فى خلفية وتفكير اصحاب المناصب المنتخبين، بالرغم من عدم وعى هؤلاء الناخبين بأن مثل هذه العلاقه قائمه.

ومصادر القوه، كالثروه الموروثه، قد لا تكتسب من خلال نشاط مقصود، فالظروف او السياق المحيط قد يكون له اثرا هاما. يضاف الى ذلك ان قوة العلاقه قد لا تحددها دوافع معينه، او جهود مقصوده واعيه هدفها تكريس العلاقه والحصول على مزايا منها، بقدر ما تحددها بنية الموقف ذاته، المحيط بعلاقة القوه، ومدى انكشاف الطرف الادنى فى العلاقه، وقابليته للتعرض والتأثر من جراء هذه العلاقه.

قد ينظر الى علاقات القوه على انها علاقات صراع، وعندما يوجد صراع مباشر فان ممارسة القوه، والسلطه، لا تكون موضع شك. فاذا

---

٦٤ Robert A.Dahl. Who Governs? (New Haven, yale Univ Press, 1961) p.164.

امكن للفاعل "ا" ان يجعل الفاعل "ب" يفعل ما لم يكن يفعله "ب" اصلا دون جهد "ا"، فان هذه العلاقه تتضمن ممارسه للسلطه او القوه من "ا" على "ب".

ولكن اذا افترضنا عدم وجود اى تهديد واضح او ضمنى باستخدام العقوبات، فان اطراف العلاقه قد يمتلكون قرصا غير متساويه لمتابعة مصالحهم، بمعنى ان الفاعل "ا" قد يتمتع بقوه اكبر لانجاز اهدافه مقارنه بما يملكه الفاعل "ج" - مع استبعاد "ب" مؤقتا- فهل هذا يتضمن علاقة سلطة او علاقة قوة بالرغم من عدم وجود صراع مباشر بين "ا"، "ج"؟ .

ربما تكون هذه العلاقه غير مباشره بمعنى ان الفاعل "ا" بجعله الفاعل"ب" يقدم على التصرف "س" يجعل من غير المحتمل ان ينجح "ج" فى جعل "ب" يقدم على التصرف "س". عندئذ توجد علاقة صراع لكنها غير مباشره، وهذا يتضمن ما يعرف بحجب القرار، او منع صدور القرار. بمعنى ان "ا" استطاع ان يستبعد تاثير "ج" على عملية صنع القرار، او انه حال دون صدور القرار اصلا. لان اجندة صنع القرار محدوده ومقيده اصلا، ولان هناك منافسه حول المساحه المتاحه بها.

اى ان علاقة المنافسه او الصراع هنا تكون بين الفاعلين من اجل تقييد او تحديد الفرص المتاحة لكل منهم لتحقيق او تلبية مصالحهم. واذا تصورنا ان الفاعل "ا" قد استخدم موارد فائقه لبناء نموذج لاجندة اتخاذ القرار، وان "ج" وجد انه لا يستطيع ان يقيد اجندة صنع القرار، ففى هذه الحالة يمكن القول بأن "ا" قد مارس قوه على "ج" حتى بالرغم من غياب الصراع المباشر بين "ا"، "ج" (٦٥)

٦٥- Clarence N Stone. op.cit., p.980.

* يتضمن مفهوم السلطه النظاميه او القوه النظاميه العناصرالاتيه :

ا - انها تتحدد فى العلاقه بين الجماعات اساسا، ومن ثم تستبعد العلاقات بين الافراد.

ب - انها ترتبط بالوضع الاقتصادى- الاجتماعى، والذى يعطى للقوه استمراريتها. فالقوه هنا داثمه او مستمره نسبيا، وليست مرحليه او انتقاليه او مؤقته سريعة الزوال.

ج - انها تتضمن علاقات غير مباشره، وتبتعدعن المنافسه المفتوحه، ومختلف اشكال علاقات القوه المباشره.

القوه النظاميه اذن هى ذلك البعد من القوه الذى يتحدد بمستوى العلاقات بين الجماعات، والذى تعمل فيه السمات الداثمه، نسبيا، للوضع الاقتصادى- الاجتماعى على اضفاء المزايا على جماعات، دون غيرها، بطريقه تغلب بعض المصالح على حساب مصالح اخرى. وهذا يفسر كيف ان مجموعه من المشاركين المؤثرين على صنع القرار الرسمى يحولون دون امتلاك مجموعه اخرى من المشاركين فى المنافسه فرصا متكافئه لتحقيق مصالحهم من خلال العمليه السياسيه.

فالجماعات المتنافسه تمارس القوه ليس فقط للتاثير على نتائج بشأن قضايا محدده، لكن ايضا لصياغة سياق صنع القرار ذاته، ومن ثم التاثير على مسار تطور مسألة ما: كيف تتطور؟ وما اذا كان لها اصلا ان تتطور ام لا ؟

ان القوه النظاميه تنبع من الموقف بشكل متاصل، بمعنى الوضع الاقتصاد -الاجتماعى، اساسا، وقد يكون اطراف علاقة القوه على غير وعى

بنتائج معينه لوضع القوه التى يتمتعون بها، ولى غير حاجه الى بذل الجهد لتعزيز او الدفاع عن قوتهم ومزاياها، بل ان القوه النظاميه لا تتضمن محاولات صريحه للتاثير على سياق صناعة القرار. انها جزء متأصل من الموقف ذاته وتشكل اسسه وجوهره. ولا تستلزم الارتباط بجماعه نخبويه لتغيير او ابقاء المؤسسات او الاجراءات او المعايير. لأن عمليات القوه النظاميه تتسم بانها لا شخصيه وتتجسد بعمق فى البناء الاجتماعى.

لكن كيف اذن يمكن الكشف عن القوه النظاميه ودراستها؟ ان السمات النظاميه متضمنه فى سلوك صانعى القرار الرسمى، ويمكن ترجمتها فى شكل "تكلفة الفرصه". بمعنى ان بعض الفاعلين قد يواجه مقاومه اقل من الآخرين، ومن ثم يتكلف موارد اقل لانجاز مصالحه واهدافه؛ وعلى ذلك فان فرصة هؤلاء تتكلف اقل. اى ان وضع القوه لديهم يكون اقوى من وضع تلك الأطراف التى تتحمل تكاليف فرصه اعلى.

ذلك ان خصائص النظام قد تفرض على اصحاب المناصب الرسميه تفضيل بعض المصالح، ومعارضة البعض الآخر، اى ان هذه الخصائص تجعل تكاليف الفرصه ادنى لبعض الجماعات-بينما ترتفع بالنسبه للبعض الآخر- ومن ثم ستكون تاثيرا اقوى نسبيا.

على هذا فان مفهوم "تكلفة الفرصه" يوضح لماذا لا يتناسب التاثير الذى تمارسه جماعة ما مع الجهد الذى تبذله فى اطار العمليه السياسيه.

كذلك يمكن توضيح السلطه النظاميه او القوه النظاميه من خلال فحص ودراسة الوضع الاقتصادى والاجتماعى، وما يتضمنه هذا الوضع من

عناصر اقتصاديه وتنظيميه واجتماعيه (٦٦)، وما يرتبط بهذا الوضع من ترتيب هيراركى تدرجى لشرائح ثلاث: الشريحه العليا فى القمه، والشريحه الدنيا فى قاع التسلسل، وشريحه وسطى بينهما.

بالنسبه للعنصر الاقتصادى فان الشريحه العليا التى تقف على القمه تضم اصحاب الثروه، والمشروعات الاقتصاديه الكبرى، وتمثل الشريحه الوسطى قدر متوسط ومعتدل من الثروه والملكيه الشخصيه، وتمتلك المهاره والعمل. بينما يشير وضع الشريحه الدنيا الى التبعيه الاقتصاديه. هكذا فان الاتجاه من القاع الى القمه يشير الى اتجاه التزايد المطرد فى الدخل والانتاج.

ويميل اصحاب المناصب الرسميه، اى صناع القرارات العامه - السلطه او القوه الرسميه فى الدوله - الى تفضيل اصحاب الدخل والانتاج الاعلى، اى اعضاء الشرائح الاعلى، لأن اصحاب الدخل والانتاج الاعلى يشكلون اسس جوهريه لبقاء النظام وما يمثله من مؤسسات ومناصب عامه (٦٧).

اما بالنسبه للعنصر التنظيمى فان شريحة القمه تمتلك السيطره على موارد التنظيمات الرئيسيه بحكم تربعها على قمة الهيراركيه فى التنظيمات والجماعات المختلفه، بينما تضم الشريحه

٦٦- Ibid., pp.982-983.

٦٧- قد تستطيع مجموعه سلاليه فرض سيطرتها الاقتصاديه بنجاح فى المجتمع، الأمر الذى يوضح اهمية الأبعاد السلاليه فى سياق الوضع الاقتصادى. راجع فى ذلك:

Milton J.Esman Ethnic Politics and Economic Power

Comparative Politics vol 19.No.4. July 1987 pp 395 418

الدنيا قطاعات عديده من الجماهير، ولها قوه جماهيريه لكنها محدوده، لانها غير منظمه، او قد تكون منظمه تنظيما مؤقتا، او هشا غير مستقر، ومن ثم تعاني من مشكلة انحراك الجماعيه بشكل دائم، وتمتلك الشريحه الوسطى تنظيما اكثر استقرارا وثباتا- نسبيا- وقد تفرزهيئة دائمه للقياده معترف بها، ونوع من التدرج الهيراركى، وان كانت قد تعاني من مشكلة الانفصال بين هيئة القياده وملوك التنظيم من غير القاده (٦٨). وبايجاز فان الشرائح الدنيا قد ينظر اليها على انها اكثر اعتمادا على الاشكال غير المستقره للحركه الجماعيه، بينما الشريحه الاعلى تعتبر اكثر قدره واستمراريه على تعبئة الموارد وانجاز الاهداف.

وبالنسبه للوضع الاجتماعى ونمط الحياه (٦٩)، فان الشريحه العليا تتميز بمستويات اعلى فى التعليم، وفى نمط الكفاءه والمهارات المتميزه، ويشعر اصحابها باحساس عال بالمسئوليه المدنيه، وهم اكثر اهتماما بالمستقبل، ولديهم توجه نحو الانجاز ويحظى اصحاب هذه

٦٨- وقد تتحول هذه الظاهره الى ما يعرف بالقانون الحديدى للأوليجاركيه الذى ارتبط بكتابات روبرت ميشلز. راجع فى ذلك :

Geraint Parry Political Elites (London: George Allen & Unwin Ltd. 1971) p.42.

٦٩- تشير بعض الدراسات الى اهمية الوضع الاقتصادى والاجتماعى وما يرتبط به من نمط للحياه او انتماء ثقافى او سلالى وتاثير ذلك على المشاركه السياسيه بوجه خاص. راجع :

Dale C.Nelson. Ethnicity and Socioeconomic Status as Sources of Participation: The Case for Ethnic Political Culture. The American Political Science Review. vol. 73. No. 4 December 1979 pp 1024 1038.

الشريحه بمكانه ومركز وتقدير مرموق. اما اصحاب الشريحه الوسطى فيحظون بتقدير معتدل نتيجة امتلاكهم هذه العلامات بدرجه متوسطه، بينما لا تحظى الشريحه الدنيا بالتقدير،ولقد ينظر اليهم على ان سلوكهم دفاعي او تهربي، واهدافهم عادة محدوده. وهذا التقسيم له مغزاه لدى صانعي القرار العام، لان التحرك نحو القمه، حيث الشريحه العليا اجتماعيا يتيح ليس مجرد مجموعه تحظى بالافضليه في التعامل معها، بل ومن المشهر والمفيد، والاجدر، الاهتمام بالعمل معها. بينما التحرك للشريحه الادنى اقل تفضيلا. لانها شريحه اكثر احباطا، ولا ترتبط بممكانات في التعامل معها. بل وينظر اصحاب المناصب العامه على انه من غير المحتمل نجاح اعضاء الشريحه الدنيا كافراد، ومن غير المرجح اسهامهم كجماعه في رفاهية المجتمع (٧٠).

هذه الابعاد الثلاثه للتمييز الاقتصادى- الاجتماعى توضح ان الشريحه الادنى، والمركز المتميز للشريحه العليا (٧١)، لما ترتبط به من دخل وقدرات اعلى، وانجازات مهنيه ووظيفيه، وتقدير ومكانه مرموقه، وهذا المركز المتميز هو مصدر تلك القوه او السلطه

٧٠- Clarence N.Stone. op.cit., pp.983-983.

٧١- فالافراد والجماعات يكونون موزعين داخل نفس الطبقه الاقتصاديه- الاجتماعيه، ومن ثم هناك اختلاف على نطاق واسع من حيث درجات القوه فيما بينهم. راجع:

David Goldsworthy. Political Power and Socio-Economic Development: Two Polemics. Political Studies. vol. xxxii. No.4. December 1984, p.552.

النظاميه، لان اصحاب المناصب الرسميه وصانعى القرارات العامه فى الدوله، يتصرفون آخذين فى اعتبارهم هذا الترتيب الذى يفرضه الوضع الاقتصادى-الاجتماعى فى المجتمع، لما يرتبط به اصحاب المركز المتميز للشريحه العليا من موارد ثقافيه ومادية، ومن امكانيات وقدرات لا تغيب عن عقل اصحاب المناصب والحكم، لان هؤلاء جزء لا يتجزا من عمليات ومؤسسات لا يمكن ان يكتب لها البقاء والفاعليه دون اصحاب الشرعيه العليا فى الترتيبالاقتصادى- الاجتماعى فى المجتمع.

ان السلطه النظاميه قائمه، لكنها لا تمثل سيطره مباشرة ، او ضبط شامل مطلق فى النظام. ومقولة السلطه النظاميه تختلف عن فرضية الطبقه الحاكمه (٧٢)، فالسلطه النظاميه لا تمثل شكلا عاما لهيمنة شريحه عليا فى المجتمع، او سيطرتها على اجندة صنع القرار، وانما تحظى الشريحه العليا بمزايا استراتيجيه، وتاثيرها غير العادى لا يمارس فى شكل واضح مرئى، وانما يتضح فى التراضيات وفى سلوك اصحاب المناصب العليا، وشاغلى مناصب الحكم فى الدوله.

٧٢- Clarence N.Stone. op.cit., p.989.

نسبية التمييز في التحليل بين الميكرو ، والماكرو

في تحليل ظاهرة السلطة السياسية ، والحقيقة في علم السياسة بشكل عام ، تشير الدراسات إلى لهمية الجمع في التحليل بين المستويين ، الميكرو ، والماكرو . وركزت بعض المحاولات على دراسة السلوك الفردى ، فجعلت من دراسته غاية في ذاتها . لكن المحاولات الأكثر لهمية هى تلك التى تقوم على جمع النتائج حول السلوك الفردى ، من لجل فهم أكثر عمقاً ، لقضايا : كيف يعمل النظام السياسى ، والنظم الفرعية ؟ وتدريجيا تزايدت المحاولات التى تركز على الروابط بين السلوك الفردى ، وداء النظام ككل .(٧٣)

وتعتبر وحدات التحليل ، الميكرو ، والماكرو ، من منظور معين ، نسبية . وهذا لا ينفى لن علم السياسة يهتم بالأفعال والتصرفات ، والعلاقات بين الوحدات بالغة الضخامة والتعقيد ، والتى تتجاوز الذات الفردية والجماعات الصغيرة ، إلى التنظيمات الواسعة ، والمؤسسات والتجمعات القومية ، كالدول والأمم المختلفة .(٧٤)

والوحدات الصغيرة ، كالأفراد والجماعات الصغيرة ، وليضاً الوحدات الكبيرة ، كالمؤسسة لو الدول القومية ، يمكن معالجتها كمتغيرات مستمرة . وإذا تصورنا ذلك ،

---

(٧٣) Douglas Price. "Micro-and Macro Politics : Notes on Research Strategy". in: Oliver Garceau(ed). Political Research and Political Theory (Cambridge, Massachusetts: Harvard Univ. Press, 1968), P.102

(٧٤) Heinz Eulau. Politics, Self, and Society-A Theme and Variations (Cambridge, Massachusetts: Harvard Univ. Press, 1986) P. 76

وفق ما ذهب إليه ليلو ، فإن كل الوحدات ، صغيرها وكبيرها ، يجب ان ترتب في خط متصل واحد ، والبحث يمكن ان يقطع هذا الخط المستمر عند اى نقطة عليه . وهذا ما تؤكده الدراسة السلوكية في علم السياسة ، وليضاً ما أكده التحليل التقليدى بالتركيز على المؤسسات كوحدات للتحليل .

ترجع نسبية وحدات التحليل إلى إختلاف الزاوية التى يمكن من خلالها النظر إلى هذه الوحدات . فمن زاوية النظام ككل ، اى من وجهة نظر النظام السياسى كوحدة كلية ، فإن المؤسسات تبدو ، نسبياً ، كوحدات للتحليل ، صغيرة وعلى الجانب الآخر ، ومن زاوية السلوك الفردى ، اى من وجهة نظر الملاحظ للذات الفردية ، فإن المؤسسة ، حتى وإن كانت صغيرة ، كلجنة مثلاً ، تعتبر وحدة كبيرة نسبياً .(٧٥)

معنى هذا إن الدولة القومية تعتبر ، من زاوية أدنى اى من وجهة نظر الوحدات الأصغر ، وحدة تحليل كلية ، وتعتبر الدولة ذاتها ، من زاوية أعلى ، اى من وجهة نظر الوحدات الأكبر كالنظام الإقليمى مثلاً أو النظام الدولى ، وحدة جزئية .(٧٦)

ووحدات التحليل السياسى ، على النقيض من وحدات التحليل السوسيولوجى والسيكلوجى ، هى وحدات القرارات ، أو الحركة والفعل ، وليس التجمعات الفئوية أو المناطق الديموجرافية .(٧٧) فوحدات التحليل فى البحث السياسى هى فاعلين فرديين بشكل دائم ، لكنها ليضاً قد تكون وحدات لفاعلين جماعيين كاللجان والهيئات والحكومات وغيرها . ويحددها ليلو بسبعة ، هى : (١) الحكومة . (٢) البرلمان . (٣) مجلس فى البرلمان . (٤) اللجان . (٥) اللجان الفرعية . (٦) الشلل والجماعات الفرعية الصغيرة . (٧) الفرد .(٧٨)

---

(٧٥) *Ibid, pp. 67-69*

(٧٦) *Ibid, p. 68*

(٧٧) *Ibid, p. 109*

(٧٨) *Ibid, p. 68*

إن وحدة التحليل فى البحث السياسى لا تتكوّن فحسب من افراد ، وإنما قد تتكوّن من جماعات ، كاللجان واللجان الفرعية التى تتكوّن منها هذه اللجان . واللجنة ، وعموماً الجماعات والمؤسسات لها ما يميزها من حيث وجود قاعدة ، او مجموعة قواعد ، رسمية او غير رسمية ، تجعل افرادها قادرين على التصرف العام ، فى شكل وحدة ككل ، او وحدات تتخذ مساراً لحركتها .(٧٩)

يمكن معالجة إشكالية الميكرو - الماكرو ، على الوجه الأفضل ، من خلال تصوّر ذلك المستمر المتصل *Micro-Macro Continuum* وتحديد الوحدات يكون وفق معيارين :-

(١) اين يقف الباحث ، بمعنى اى نقطة يقف عندها ، على هذا الخط المتصل . اى ما هى وحدة التحليل التى سوف تخضع للدراسة فعلاً ، وموقع هذه الوحدة من الوحدات السبع السابقة .

(٢) الزاوية التى من خلالها ينظر إلى وحدات التحليل ، اى ما هى وحدة التحليل التى تشكل هدفاً للدراسة ، وما علاقتها بوحدة التحليل التى تخضع للبحث فعلاً .

فإذا كان هدف الباحث تحليل لجنة بالهيئة التشريعية مثلاً ، والوحدة التى تخضع للتحليل فعلاً هى اللجان الفرعية ، او الأفراد ، المكونة لهذه اللجنة بالهيئة التشريعية ، حينئذ فإن التحليل يكون جزئياً «ميكرو» .

اما إذا كان الهدف هو تحليل اللجنة ذاتها بالهيئة التشريعية ، والوحدة التى تخضع للتحليل فعلاً هى اللجنة ذاتها ، او تلك الوحدات التى تشكل السياق او البيئة

---

(٧٩) *Ibid, pp 109-110*

المحيطة باللجنة ، والتى تقع اللجنة فى إطارها ، وتكتسب اللجنة سماتها من هذا السياق ، بمعنى المجلس أو البرلمان ، فإن التحليل حينئذ يكون تحليلاً كلياً «ماكرو» .(٨٠)

تزايد الشواهد الأمبيريقية

قطب الماكرو ←——————→ قطب الميكرو

تناقص الشواهد الأمبيريقية

خط متصل للميكرو - الماكرو

ويبدو من هذا الشكل(٨١) إن التحرك إلى الميكرو من شأنه الإضافة إلى الشواهد والأدلة الإمبيريقية ، التى يرجع إليها ، من وجهة نظر الملاحظ ، أما التحرك إلى القطب الماكرو ، فمن شأنه تقليل مثل هذه الشواهد المرجعية .

معنى هذا أنه ليس الحجم المطلق للوحدة هو الذى يجعلها ميكرو أو ماكرو(٨٢) ويبدو أن المحلل الذى يتحرك نحو القطب الميكرو ، يضيف بيانات وشواهد أمبيريقية ، تتيح له إمكانية أكبر للتحقق ، ومصداقية أكبر ، لكنه قد يضحى بالمعنى أو المغزى ، بينما المحلل الذى يتحرك نحو القطب الماكرو ، يحرم نفسه من البيانات ، ويفتقد المصداقية ، وصحة التحقق ، لكن ربما تتاح له إمكانية إكتساب المعنى أو المغزى .(٨٣)

---

(٨٠) Ibid. p. 90

(٨١) المصدر Ibid, p. 91

(٨٢) Ibid, pp. 90-91

(٨٣) Ibid, p. 91

وتمثل نظريات تحليل النظم ، والبنائية الوظيفية إهتماماً بالنظام ككل ، لكن واكب هذه النظريات مزيد من الإهتمام إلى دراسة مكونات النظم ، واجزاء منها ، وركز بعض العلماء على المنظور السيكولوجي(٨٤) ، وكان عالم الإجتماع روبرت ميرتون قد اقترح اتخاذ نظرية متوسطة المدى لتلافي إشكالية الميكرو-الماكرو ، وتجنب اوجه القصور التى تشوب النظريات الماكرو ، والنظريات الميكرو(٨٥) ، بل واكد ميرتون اهمية مثل هذه النظرية متوسطة المدى ، بإعتبارها السبيل امام تقدم علم الإجتماع(٨٦) .

وفى الوقت الذى اكد فيه مكريدس ، على سبيل المثال ، اهمية النظرية الكلية الشاملة للسمات الرئيسية للنظام السياسى ، والثقافة السياسية والتركيب الإجتماعى والقيادة ، والمؤسسات الحكومية ، بإعتبارها افضل الطرق فى إتجاه نظريه فى حقل السياسة المقارنة ، فى هذه المرحله ، فقد اشار إلى سر القوة ، والأهمية ، الذى يرتبط بالجماعات بإعتبارها توفر للباحث منفعية ومزايا العمل الميدانى ، والبيانات الإمبيريقية .(٨٧)

---

(٨٤) مثل باى فى كتابه :- Lucian W. Pye. Politics, Personality and Nation-Building Burma's Search for Identity (New Haven: Yale Univ. Press, 1962).

(٨٥) R. Chilcote. Theories of Comparative Politics- The Search for a Paragm (Boulder, Colorado: Westview Press, Inc., 1981) p. 177.

(٨٦) Robert K. Merton. Social Theory and Social Structure (New York: The Free Press, 1968) pp. 50-51

(٨٧) Roy C. Macridis. INterest Groups in Comparative Analysis. The Journal of Politics vo 23 No 1 (February 1961) p 45

* خاتمـــه :

السلطه السياسيه ظاهره معنويه، تحظى بشرعيه واحترام وثقه، وكثيرا ما تتمتع بالمصداقيه، واحيانا تأخذطابعا اخلاقيا، او مقدسا، من جانب الافراد والجماعات فى الدوله، لتحظى بالقبول والاذعان بشكل قد يتواتر ليصبح عادة متأصله فى الممارسات اليوميه.

حاولت الدراسه، من هذا المنظور، تحليل المقومات والعناصر والافكار التى يمكن من خلالها توضيح مفهوم السلطه السياسيه، كما حاولت معالجة اشكاليه الميكرو، والماكرو، فى تحليل الظاهره، من خلال الكتابات الرئيسيه التى تناولت موضوع السلطه.

وتهدف الدراسه لأن تكون نقطة بدء لاثارة تساؤلات، يمكن ان تكون محورا لدراسات مكمله فى المستقبل، وهى تساؤلات بشأن مستقبل السلطه السياسيه فى ضوء تطور المجتمعات المعاصره.

والاشكال المحتمله للسلطه فى المجتمعات المختلفه، والدراسه المقارنه لهذه الاشكال، خصوصا بالنظر الى الاتساع المطرد فى الهوه التى تفصل بين مجتمعات نصف الكره الارضيه الجنوبى النامى، ومجتمعات الشمال الصناعيه المتقدمه.

وشكل السلطه فى المجتمعات الناميه، وهل يمكن ان يقود الى خصوصيته لشكل السلطه فى هذه المجتمعات ؟

ام ان شكل السلطه، ومقوماتها وعلاقاتها، لا يختلف فى جوهره وطبيعة من مجتمع لآخر، وان اختلف فى درجته ومظهره؟